

جائزة الملك عبد الله الثاني  
للتميز الأداء الحكومي والشفافية  
الدورة السابعة (٢٠١٥/٢٠١٥)  
المرحلة الثانية  
المركز الأول



التقرير السنوي 2017



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين





صاحب السمو الملكي الامير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد



### كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد نجيب الفاخوري

يأتي اصدار التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام 2017 في مرحلة تتطلب تكثيف الجهود والسعي لتعزيز دور هذه الوزارة في المساهمة في جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذ المهام المناطة بها وتحقيق اهدافها على اتم وجه وبأفضل السبل وحسب افضل الممارسات، حيث تم اقرار الخطة الاستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي 2017-2019 باستخدام بطاقة الاداء المتوازن.

لقد استطاع الأردن، وبقيادة جلالة الملك (حفظه الله)، أن يبني علاقات متميزة مع مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، وزيادة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية، كمساهم رئيسي في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، معززاً جلالته مكانة الأردن والأردنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي، فاستطعنا بحمد الله الحصول على وضع متقدم في العلاقات الدولية، وذلك إدراكاً من هذه الدول لمحورية الدور الذي يضطلع به الأردن كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط والإقليم.

واعترافاً بصدقية ومصداقية مسيرة الإصلاح التي قادها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين (حفظه الله ورعاه)، والتي حفظت امن وأمان الأردن واستقراره ومنعته في أصعب الظروف التي تمر بها المنطقة، قمنا خلال عام 2017 بالعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة وتحويلها الى فرص، وتم اطلاق خطة الاستجابة للارزمة السورية 2017-2019، بالتعاون مع المجتمع الدولي والجهات المانحة ومنظمات الامم المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية وجميع الشركاء الدوليين، وذلك للتخفيف من الاعباء التي يتحملها الاردن نتيجة استضافته الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين في مختلف القطاعات، ولتمكين الاردن من الاستمرار بأداء دوره الانساني بخدمة وايواء هؤلاء اللاجئين.

المهندس عماد الفاخوري

وزير التخطيط والتعاون الدولي

## الرؤية:

نحو تنمية شاملة مستدامة

## الرسالة:

"المساهمة في تنمية المجتمع الأردني وتطويره في ضوء حاجاته القائمة والمتوقعة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال التخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق وتوفير المساعدات في إطار متكامل بالتعاون مع الشركاء".

## القيم:

1. روح الفريق.
2. التحسين المستمر.
3. الالتزام والانتماء.
4. الشفافية.
5. المبادرة والابداع.
6. التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء.

## الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

تساهم الوزارة من خلال أدائها لمهامها في تحقيق الأهداف الوطنية الثمانية وكما وردت في وثيقة الأردن 2025

وهي:

1. تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.
2. خلق بيئة استثمارية جاذبة قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية.
3. الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
4. خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعال.
5. تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.
6. بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذو إنتاجية مرتفعة.
7. تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.
8. رفع كفاءة النظام القضائي وتعزيز استقلاليته ونزاهته.

## الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

1. إدامة المساعدات المالية والفنية.
2. إدارة التمويل الخارجي بكفاءة وفقاً للأولويات التنموية.
3. بناء وتعزيز العلاقات مع المتعاملين.
4. المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين.
5. تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق النمو الشامل والمستدام.
6. التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع والمبادرات المختلفة في إطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي.
7. ترسيخ مبادئ الحاكمية الرشيدة.
8. تعزيز الاتصال الداخلي والخارجي.
9. رفع كفاءة الخدمات المساندة.
10. الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.
11. تعزيز الشفافية المالية.
12. دعم ثقافة التعلم والإبداع والابتكار.
13. تعزيز ودعم إدارة المعرفة.
14. تطوير الموارد البشرية.
15. تبني الممارسات الفضلى في الإدارة.
16. توفير بيئة عمل جاذبة للكفاءات.



تندرج المهام والواجبات الرئيسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ضمن محورين رئيسيين:

**1. محور التخطيط والمتابعة:**

انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنها تعتبر الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية لتمثل خطط وبرامج لعمل الحكومة ، ويتم أعدادها بصورة تشاركية مع كافة الجهات المعنية، مع مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من السياسات والاستراتيجيات العامة في جوانب الخطط والبرامج المختلفة، والمساهمة في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، وكذلك المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والتدخلات اللازمة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي سعياً لرفع معدل النمو الاقتصادي.

التخطيط على المستوى المحلي تقوم الوزارة بتبني مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى صناعة السياسات لمعالجة العديد من الاختلالات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة، وتوجيه برامجها لتلبية احتياجات وأولويات التنمية في المحافظات، بالاستناد إلى الميزات النسبية والتنافسية والفرص الاستثمارية لكل محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات والفعاليات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، والعمل بشكل متوازي لتعزيز القدرة الإنتاجية للمحافظات وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتطوير الاقتصاديات المحلية وتعزيز إنتاجيتها، بالإضافة إلى تطوير قطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المتابعة والتقييم: تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والمحلي، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المشاريع من خلال وضع السياسات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية، والإشراف على عملية تطبيقها والعمل على تحديثها باستمرار وتحديد الإجراءات والآليات التي سيتم استخدامها في عملية متابعة الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

**وضمن هذا المحور تندرج المهام والواجبات التالية:**

1. المشاركة في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
3. متابعة تحقيق الأهداف والبرامج التنموية الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
4. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.



5. المشاركة في تحسين مستوى معيشة المواطن ومحاربة الفقر والبطالة وحماية الطبقة الوسطى من خلال:

✓ تعزيز مفهوم التنمية المحلية ودعم أنشطتها وبرامجها وبما يضمن تحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة.

✓ تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة.

✓ تحسين السياسات التنموية وتصميم إطار علمي وعملي شامل ومتكامل لدراسة الواقع التنموي في المحافظات والعمل على تحليل مخرجاته ليساهم في تلبية الأولويات التنموية التي تحددها المجتمعات المحلية، ومواءمتها مع الميزات النسبية والتنافسية والقطاعات الرائدة المولدة لفرص العمل.

## 2. محور التعاون الدولي:

تسعى الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقاً للخطط والبرامج التنموية للحكومة الأردنية وبالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى البحث المستمر لإيجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة، باعتبارها حلقة وصل بين مجتمع المانحين (الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية) والوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تسعى الوزارة إلى تنسيق عملية توزيع التمويل المتاح على البرامج والمشاريع التنموية المختلفة جغرافياً وقطاعياً وذلك بالتعاون مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، كما تقوم الوزارة بالعمل على تطوير علاقات التعاون مع هذه الجهات وبناء علاقات مع جهات جديدة بهدف توفير مزيد من الدعم المالي والفني للمشاريع التنموية في المملكة، كما تقوم الوزارة وضمن هذا الإطار بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي ودائرة الموازنة العامة في إدارة ملف الدين العام ودراسة طلبات الاقتراض الخارجي، وتوفير المساعدات لدعم المشاريع التنموية في قانون الموازنة العامة.

### ضمن هذا المحور تدرج المهام والواجبات التالية:

1. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز وتطوير العلاقات مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
2. توفير وتنسيق وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض الميسرة والمنح والمساعدات الفنية، وتطوير آليات تنسيق المساعدات وإدارة عمليات التمويل المقدمة للبرامج والمشاريع التنموية المختلفة وبما يتلاءم مع الأولويات الوطنية واستراتيجيات الجهات المانحة .
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من المبادرات والبرامج التي تطلقها الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية.
4. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام.
5. العمل كحلقة وصل بين الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والوزارات والمؤسسات الحكومية.

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة (Stakeholders List)

<ul style="list-style-type: none"> <li>• وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .</li> <li>• منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO .</li> <li>• الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية.</li> <li>• الدول والجهات الأوروبية المانحة: ألمانيا وبنك الإعمار الألماني KfW، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، إسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا.</li> <li>• الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا، تركيا).</li> <li>• مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).</li> <li>• الوكالة البريطانية للإنماء.</li> <li>• الوكالة الإسبانية للتنمية.</li> <li>• الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.</li> </ul>	<p><b>الجهات المانحة</b> <b>Donors</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مجلس الوزراء</li> <li>• جميع الوزارات</li> <li>• المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر:</li> <li>• البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، هيئة الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، ودائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية، دائرة اللوازم العامة، صندوق التنمية والتشغيل، الجمعية العلمية الملكية.</li> <li>• الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء</li> <li>• المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية</li> <li>• الجامعات والمعاهد الحكومية</li> <li>• دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية.</li> <li>• اللجان الوزارية المختلفة الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني</li> <li>• النقابات، التعاونيات.</li> <li>• المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.</li> </ul>	<p><b>رئاسة الوزراء</b> <b>(Prime Ministry)</b> <b>المؤسسات الحكومية</b> <b>ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية</b> <b>(Governmental Entities, Civil Societies, NGOs)</b></p>



تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ العام 2004 في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء، وتستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، وتعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2005/2004) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (2007/2006) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً، وفي الدورة الرابعة (2009/2008) فازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة البرونزية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة الخامسة (2011/2010)، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة السادسة (2013/2012)، وحصلت الوزارة على المركز الأول المرحلة الفضية للدورة السابعة 2014-2015، وبهذا تكون الوزارة قد حصلت على المركز الأول لخمس دورات متتالية، وتقوم الوزارة حالياً للتحضير بالاشتراك في الدورة الثامنة (2017/2016).

## الخدمات والإنجازات المقدمة للمتعاملين الخارجيين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات - وحدات - أقسام - موظفين) وعلى النحو الآتي:

المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين:

- مديرية خطط وبرامج التنمية
- مديرية المشاريع
- مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة المساعدات الإنسانية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.
- وحدة الاستثمار الحكومي.
- وحدة التنافسية.

المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.



## انجازات مديرية خطط وبرامج التنمية:

بهدف وضع مخرجات وثيقة الأردن (2025) موضع التنفيذ، فقد تم التوافق على إعداد برامج تنفيذية متوسطة الأمد، الأول وقد تم الانتهاء من وضع وتحديث البرنامج بالاستناد الى الوثيقة والاستراتيجيات القطاعية والمستجدات في الاقتصاد الوطني وكذلك نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ليغطي الأعوام 2016-2019، حيث تم انتهاج مبدأ مشاركة الجميع في الاعداد كشركاء في تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة الى اتباع النهج الواقعي في تحليل الواقع التنموي في الأردن والانجازات المتحققة.

1. جاء البرنامج شاملاً ومتكاملاً ليغطي كافة جوانب قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية آخذين بعين الاعتبار الترابط والتكامل فيما بينها، حيث قامت فرق العمل بتشخيص الواقع الحالي، وتحديد التحديات وبالتالي صياغة الأهداف القطاعية والأهداف الفرعية المحددة للأعوام 2016-2019، وربط تلك الأهداف بمبادرات "وثيقة الأردن 2025" حيث تم تغطية (340) مبادرة من أصل (400) مبادرة من "وثيقة الأردن 2025" في البرنامج والباقي سيتم شموله في البرامج اللاحقة، وتحديد الاجراءات لتحقيق تلك المبادرات من برامج ومشاريع وأية نشاطات أخرى كالتشريعات من قوانين وأنظمة.

2. اشتمل البرنامج على (26) قطاعا تنمويا و (2133) مشروعا و (123) جهة تنفيذية ، سواء كانت وزارات أو مؤسسات حكومية مستقلة ورسمية أو أهلية، وتم تحديد الاحتياجات التمويلية حوالي 13 مليار دينار من الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة ومنح خارجية، وتمويل من مؤسسات تنمية محلية اخرى.

3. ولغايات ضمان متابعة الانجاز والأداء لما تم التخطيط له فقد تم وضع مؤشرات قياس أداء حوالي (600) مؤشر وعلى ثلاث مستويات: 1. الأهداف الوطنية 2. الأهداف القطاعية 3. والأهداف الفرعية وقد تم وضع هذه المؤشرات ومستهدفاتها بناء على مخرجات ونتائج البرامج والمشاريع المنوي تنفيذها. وقد تم تحديد مسؤولية قياس وتوفير بيانات هذه المؤشرات للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتحقيق الأهداف على كافة المستويات.

4. وقد تم انجاز عدة تقارير تقدم سير العمل للبرنامج التنموي التنفيذي (2016-2019)، الاول يغطي النصف الاول للعام 2016 والثاني لنهاية الربع الثالث من العام 2016 والثالث يغطي العام 2017 كاملا وجاء على ثلاثة أجزاء:

➤ تقرير ملخص تقدم سير العمل للبرنامج التنموي التنفيذي للعام 2017

➤ تقرير ملخص مؤشرات قياس الأداء للبرنامج التنموي التنفيذي للعام 2017

➤ تقرير ملخص عن التشريعات والاستراتيجيات والقوانين الواردة في البرنامج التنموي التنفيذي

والذي تم رفعهم بالإضافة الى الملحقات التفصيلية الى دولة رئيس الوزراء ومناقشتهم من خلال لجنة التنمية الاقتصادية.

5. اعتبار القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية، وذو مساهمة كبيرة في الاستثمارات المطلوبة حيث ان هناك قطاعات ومشاريع مهمة واستراتيجية للأردن للقطاع الخاص المحلي والأجنبي دور كبير في الاستثمار فيها وقد بلغت كلفة تلك المشاريع حوال (16) مليار دينار في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والبيئة ....
6. كذلك تم ادماج مخرجات برنامج تنمية المحافظات وتوصيات فرق العناقيد الاقتصادية في البرنامج التنموي التنفيذي وحسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
7. حرصنا على التنسيق الكامل مع دائرة الموازنة العامة لاعتماد مخرجات البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2019 حيث كان البرنامج الأساس في إعداد الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة الرأسمالية، وهذا ما تم فعلا.
8. تم تحديد المشاريع ذات الأولوية والتي لا يتوافر لها تمويل والعمل مع مجتمع الممولين لتمويلها من المساعدات الخارجية، كذلك اعتماد البرنامج الأساس في الحصول على التمويل الخارجي وكذلك بناء برامج المساعدات الخارجية بناء على الأولويات في البرنامج التنموي.
- نعمل حالياً على انشاء نظام محوسب لمتابعة الأداء في البرنامج التنموي التنفيذ وستكون النتائج متاحة للجميع على موقع الرئاسة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الالكتروني ضمن تقارير دورية سيتم اعدادها لهذه الغاية.
9. نعمل حالياً على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 التي اعلنت في شهر أيلول من العام الماضي ولمدة خمسة عشر عاماً قادمه، والتي احتوت على (17) هدف و (169) غاية و (241) مؤشر قياس أداء
10. تم اعداد خارطة طريق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، تتمثل:

- التوعية المجتمعية من خلال نشر الوعي بأهمية الأهداف والغايات والمؤشرات ووسائل التنفيذ والمشاركة الحقيقية من الجميع بهدف ايجاد ملكية وطنية وكسب التأييد لضمان الالتزام والتنفيذ والاستدامة، وضمن هذا الاطار فقد أعد الاردن استراتيجية اتصال Communication Strategy ، تضمن آليات العمل، وقد تم تحديد المستهدفون سواء كان مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والشباب، والمرأة، والطلبة، والأكاديميون، والبرلمانيون، والقيادات المجتمعية، ومجالس المحافظات ومجالس البلديات وغيرها. وباستخدام وسائل المطبوعات، من بروشرات وبوسترات ، ووسائل الاعلام المحلية المرئية والمكتوبة والمسموعة، وورش العمل والندوات ووسائل التواصل الاجتماعي واستخدام نماذج محاكاة خاصة بالطلبة الجامعيين.
- تحديد الاولويات من أهداف وغايات ومؤشرات أجندة التنمية 2030 ومقارنة ذلك مع الاولويات الوطنية وبما يتناسب وحالة الاردن، حيث تم تنفيذ ذلك من خلال اجتماعات مكثفة مع أصحاب المصلحة وكذلك الاطلاع على الخطط بعيدة الأمد ومتوسطة الأمد والاستراتيجيات الوطنية، وضمن هذا الاطار فقد تم تحديد الاولويات من الأهداف والغايات والمؤشرات وتصنيفها ومدى توافر البيانات وتحديد سنوات الأساس والمستهدفات منها، بالإضافة الى عمل Gap Analysis للمؤشرات والاحتياجات.

- الإدماج في الخطط الوطنية: حيث أن الأمر يتعلق بإدماج الأولويات من أجندة التنمية المستدامة في الخطط والبرامج الوطنية بحيث نضمن التوافق والاتساق، وهذا ما تم في المرحلة الأولى من ادماج في البرنامج التنموي التنفيذي للدولة للأعوام 2016-2019، وسيستمر العمل في الإدماج في الخطط الوطنية اللاحقة والاستراتيجيات القطاعية مع الأخذ في الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة وتقاطعاتها.
- الإدماج على المستوى المحلي: وبهدف تحقيق التنمية الشاملة وإزالة التفاوت بين المناطق سيعمل الاردن على وضع معايير واسس لاختيار محافظة الى محافظتين لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة فيها ومن ثم التعميم على باقي المحافظات والبلديات لضمان تحقيق نتائج ايجابية على المستويين المحلي والوطني وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة متوازنة لا تستثني أحد.
- توفير البيانات: وهذا يتطلب تعزيز النظام الاحصائي الوطني بحيث يتم توفير البيانات بجودة عالية وضمن المدد المحددة، سواء كانت هذه البيانات تنتجها دائرة الاحصاءات العامة في الاردن أو جهات أخرى أو غير موجودة في الأصل وتشكل أولوية بالنسبة الى الاردن في المرحلة القادمة، وهذا يتطلب توفير الدعم الفني والمالي لدائرة الاحصاءات العامة في الاردن.
- النوع الاجتماعي: حيث سيستمر العمل على الأخذ بعين الاعتبار المساواة والنوع الاجتماعي وادماج ذلك في الخطط الوطنية ومن منطلق ما ورد في أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة ، وإيجاد قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس والمنطقة للمؤشرات ذات الصلة، بحيث سيتم العمل على اجراء دراسة تحليلية تبين مدى توافر البيانات والنواقص، وتقييم للقدرات الفنية وتحديد الاحتياجات من الدعم الفني والمالي.
- الاطار المؤسسي: ايجاد اطار مؤسسي فعال لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة بحيث يشارك الجميع في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة للتنمية، حيث تم اعادة هيكلة اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة المشكلة في العام 2001 برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي، وترتبط باللجنة التوجيهية العليا لرئاسة الوزراء، وضافة فريق عمل الأول يعنى بالنوع الاجتماعي، والآخر بحقوق الانسان والحريات الى جانب 16 فريق عمل يمثل كافة جوانب التنمية المستدامة، وترتبط هذه الفرق بلجنة تنسيقية تمثل رؤساء فرق العمل لضمان التناغم والتقاطع بين قطاعات التنمية، وعلى أن تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمهام سكرتارية اللجنة من تنسيق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة وكافة القضايا المتعلقة بها، كل ذلك سيعزز من العلاقة ما بين الحكومة وأصحاب المصلحة والتشاركية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- حساب كلفة تحقيق الأهداف: يتطلع الاردن الى بناء نموذج رياضي يأخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي والفرضيات في المرحلة القادمة لحساب كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وحسب الأولويات الوطنية، وهذا يتطلب أن يكون هناك دور لمنظمات الامم المتحدة في انشاء مثل هذه النماذج ومساعدة الدول على تحديد كلفة تحقيق الأهداف كل حسب خصوصيته.

- توفير التمويل: ويقصد به توجيه التمويل المحلي والخارجي وتعظيم الاستفادة منهما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة الأمر الذي على أساسه سيتم وضع سياسات وخطط تمويلية
- بناء نظام للرصد: يتطلع الاردن الى بناء نظام للرصد الوطني يضم الانجازات على مستوى مؤشرات في أجندة التنمية المستدامة 2030، وكذلك بناء لوحة ديناميكية تفاعلية تبين الإنجازات في المؤشرات وبحيث تكون متاحة للجميع على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبحيث يتم اصدار تقارير انجاز سنوية وتدعم أيضا اعداد التقارير الوطنية المتوقعة كل أربع سنوات.
- بناء القدرات الوطنية في اعداد الخطط الوطنية وادماج أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي، والمساواة والنوع الاجتماعي، وكذلك تعزيز النظام الاحصائي الاردني ليستطيع القيام بمهامه وتوفير البيانات بالجودة العالية وفي الوقت المناسب، بالإضافة الى بناء وتطوير أنظمة الرصد والتقييم واعداد التقارير.

### انجازات مديرية المشاريع:

تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية، حيث تقوم بمتابعة هذه المشاريع فنياً ومالياً، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع، والمشاركة في اللجان التوجيهية المعنية بإدارة المشاريع أو متابعة تنفيذها، وعقد الاجتماعات التنسيقية الدورية للاطلاع على التقارير المالية والفنية، ومناقشة المعوقات والتحديات والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، وتقديم التوصيات حول حلها أو تقليل أثرها، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ متطلبات الجهات الممولة فيما يتعلق بالوثائق والتقارير المطلوبة والإجراءات التي تنص اتفاقيات التمويل على ضرورة توفيرها أو اتخاذها من قبل الحكومة.

قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته (32) المنعقدة خلال شهر كانون الأول من عام 2011، تخصيص منحة بقيمة (5) مليار دولار أمريكي وذلك لتمويل المشاريع التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية على مدى خمس سنوات حيث تم تقاسم هذا المبلغ بين كل من (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر) بمقدار (1.25) مليار دولار أمريكي من كل دولة.

تم التنسيق بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية لاختيار المشاريع التي سيتم تقديمها للتمويل، وقد تم بتاريخ 2012/8/15 عرض مشاريع مقترحة للتمويل بقيمة (5) مليار دولار على مجلس الوزراء الموقر، وتمت الموافقة على السير بإجراءات تمويل المشاريع المقترحة.

تقسم المشاريع المقدمة للتمويل لمجموعتين، المجموعة الأولى مشاريع رأسمالية مدرجة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2012، وبكلفة إجمالية (3175) مليون دولار وتشكل (63.5%) من إجمالي المنحة الخليجية، وتمويلها سيساهم في تقليل عجز الموازنة، وتخفيف الأعباء المالية على الحكومة الأردنية، وتنفيذ المشاريع التنموية المستمرة



ضمن كافة القطاعات، الأمر الذي سيمكن جميع الوزارات والمؤسسات من تقديم الخدمات المطلوبة منها بكفاءة وفعالية.

أما المجموعة الثانية فتتضمن مشاريع جديدة مدرجة ضمن البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)، وبكلفة إجمالية (1825) مليون دولار وتشكل (36.5%) من إجمالي المنحة الخليجية، وتمويلها سيساهم في تطوير بعض القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة والمياه والتنمية المحلية، حيث ستمكن الحكومة الأردنية من مواجهة المشاكل المتعلقة بارتفاع كلفة الطاقة المستوردة، وتحسين التزود المائي ضمن كافة المحافظات، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة خاصة الأقل نمواً منها وخفض معدل البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

### آلية تمويل المشاريع من المنحة الخليجية

- تم تزويد جميع الجهات المانحة بقائمة كاملة للمشاريع المقترحة للتمويل التي تقدر كلفتها الكلية حوالي (5) مليار دولار والتي وافق مجلس الوزراء على تمويلها من خلال المنحة الخليجية.
- قامت الجهات المانحة بإعلامنا بأنه سيتم إدارة المنحة الخليجية من خلال الصناديق التمويلية لديها، وعليه يتم إدارة المنحة الكويتية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويتم إدارة المنحة السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية، كما يتم إدارة المنحة الإماراتية من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية، ويتم التنسيق حول المنحة القطرية مع وزارة المالية ووزارة التخطيط القطرية.
- تم التنسيق مع الجهات المانحة حول المشاريع المقترحة، حيث تم تزويدنا بالعديد من الاقتراحات تتضمن رغبة الجهات المانحة بتمويل عدد قليل من المشاريع لتتمكن هذه الجهات من متابعتها، كما تم إعلامنا بضرورة تجميع المشاريع الصغيرة ضمن برنامج لكل قطاع، وإن بعض هذه الجهات ترغب بتوقيع التمويل ضمن ثلاث مراحل، وأكدت جميع الجهات أنها لا تقوم بتمويل أية نفقات جارية أو استثمارات أو ضرائب ورسوم.
- قامت الجهات المانحة بتحديد بعض المشاريع التي ترغب بتمويلها ضمن القائمة المرسله، وقد تم إعداد قوائم بقيمة (1.25) مليار لكل جهة تتضمن المشاريع المقترحة للتمويل وحسب ملاحظات هذه الجهات.
- قامت الجهات المانحة بالاعتذار عن تمويل بعض المشاريع المستمرة كونها برامج تدريبية أو مشاريع دعم مباشر أو مشاريع لا تنسجم آلية تنفيذها مع متطلبات ومعايير هذه الجهات.

تم التوقيع على اتفاقيات التمويل حسب الشروط والمعايير المعمول بها لهذه الجهات وبما ينسجم مع القوانين والتعليمات الأردنية.

## آلية تنفيذ المنحة الخليجية

- يتم تنفيذ المشاريع الممولة من خلال المنحة الخليجية حسب متطلبات الجهات المانحة وحسب الإجراءات والأنظمة الأردنية.
- يتم إرسال وثائق العطاءات الجديدة للجهات الممولة لدراستها والموافقة على طرحها، كما يتم إرسال تقارير اللجان الفنية للاطلاع والموافقة على قرارات الإحالة المبدئية.
- يتم إدراج جميع المشاريع الممولة ضمن قانون الموازنة /الجهات المنفذة، وذلك لتتمكن هذه الجهات من تنفيذ المشاريع حسب الإجراءات المتبعة لديهم.
- يتم صرف جميع مطالبات المشاريع للمقاولين والموردين والمكاتب الاستشارية بعد أن تمر بالدورة المستندية كاملة وحسب الأصول من موازنة الجهة المالكة للمشروع حيث يتم تدقيق جميع المطالبات من خلال وحدة الرقابة المالية وديوان المحاسبة (وحسب الإجراءات المتبعة لدى كل جهة سواء كان تدقيقاً سابقاً أو لاحقاً).
- يتم إرسال المطالبة المدفوعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي مرفقة بالوثائق والبيانات المعززة (قرار الإحالة، العقد الموقع، تقرير اللجنة الفنية، مستند الصرف المدفوع).
- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمراجعة الوثائق وإعداد طلبات السحب للجهات المانحة حسب تمويل المشروع.
- تقوم الجهات المانحة بتحويل المبالغ المدفوعة بعد مراجعة المطالبة المالية المدفوعة لحساب الخزينة.
- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بإدارة المنحة الخليجية ومتابعة تمويل وتنفيذ المشاريع وإصدار التقارير اللازمة والتنسيق مع الجهات المانحة للإجابة عن جميع استفساراتهم لتسريع عمليات التنفيذ للمشاريع الممولة.

### الاتفاقيات الموقعة

- بلغ حجم المشاريع التي تم توقيع اتفاقيات لتمويلها حوالي (3,714) مليون دولار، وفيما يلي الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها:
- عشرة اتفاقيات لتمويل مشاريع بقيمة (1,250) مليون دولار من المنحة الكويتية، وذلك خلال الفترة (2012 - 2016).
  - تسعة عشر اتفاقية لتمويل مشاريع بقيمة (1,250) مليون دولار من المنحة السعودية، وذلك خلال الفترة (2012 - 2017).
  - مذكرة تفاهم لتمويل مشاريع المنحة الإماراتية، وقد تمت الموافقة على تمويل مشاريع بقيمة (1,214) مليون دولار خلال الفترة (2013-2017).
  - مذكرة تفاهم مع الحكومة القطرية بتاريخ 2012/9/26.

## آلية إعداد التقرير

- تم إعداد التقرير بالتنسيق مع جميع الجهات المنفذة، وبناءً على المعلومات الواردة من قبلهم.
- يتضمن التقرير خطط عمل المشاريع الممولة لعام 2017، وبحيث تبين قيمة مخصصات المشاريع ضمن موازنة عام 2017 لكل وزارة أو مؤسسة، وقيمة المبالغ المالية التي من الممكن أن يتم تعويضها لحساب الخزينة من هذه المخصصات.
- تم العمل على تحديد الاحتياجات الفعلية لجميع المشاريع ضمن مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية واتخاذ الإجراءات اللازمة ونقل المخصصات المالية ضمن قانون الموازنة العامة، وبما يضمن سرعة تنفيذ المشاريع الممولة والإنفاق عليها وتعظيم الاستفادة من المنحة الخليجية.

## المبالغ المالية المسحوبة من رصيد المنحة الخليجية

الجهة المانحة	المبالغ المحولة من المنحة*	مجموع طلبات السحب
السعودية	599.03	653.16
الكويت	834.32	852.37
الإمارات	526.92	550.18
المجموع	1,960.27	2,055.71

المبالغ المحولة من المنحة تتضمن المبالغ التي تم سحبها لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة، بالإضافة إلى المشاريع التالية والتي يتم تنفيذها خارج قانون الموازنة العامة:

- مشروع إنشاء طريق الأزرق العمري بقيمة (107.29) مليون دينار من المنحة السعودية.
- المساهمة في تنفيذ مشروع توسعة مركز الحسين للسرطان بقيمة (36.84) مليون دينار من المنحة السعودية، و(17.73) مليون دينار من المنحة الإماراتية.
- مشروع دعم بنك تنمية المدن والقرى بقيمة (10.00) مليون دينار من المنحة الكويتية.
- مشروع محمية المأوى من المنحة الإماراتية بقيمة (0.37) مليون دينار من المنحة الإماراتية.

## أهم المستجدات

- تم توقيع الاتفاقيات المعدلة مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية باستثناء الاتفاقية المتضمنة زيادة المبالغ المخصصة لمشروع دعم صندوق الطالب المحتاج، حيث وافق مجلس الوزراء على تخصيص المبلغ المقدر زيادته للمشروع لتمويل مشروع دعم أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين وبما يتناسب مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.
- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإجراء العديد من المناقشات المالية لزيادة نسبة الإنفاق على المشاريع الممولة وبالتالي زيادة قيمة المبالغ المسحوبة من المنحة الخليجية لحساب الخزينة، حيث بلغت قيمة المطالبات المالية التي لم تتمكن الوزارات من صرفها بسبب السقوف المالية حوالي (28) مليون دينار، أي أن نسبة الإنفاق خلال العام 2017 ستصبح حوالي (106%) في حال صرفت هذه المطالبات خلال العام 2017.
- لا تقوم الوزارات والجهات المنفذة للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية بتزويد وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالمطالبات المالية المصروفة بعد صرفها مباشرة وبالتالي فإن ذلك يؤخر عملية إعداد طلبات السحب الخاصة بالمشاريع الممولة وبالتالي تعويضها من خلال المنحة الخليجية.
- تم الانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع الممولة من المنحة الخليجية خلال العام 2017، وأهمها:
  - مشروع سد كفرنجة ومشروع سد زرقاء ماعين واللذين تم استلامهما استلاماً أولياً.
  - مشروع محطات رفع شرق وغرب الزرقاء.
  - مشروع الطاقة المتجددة/ رياح.
  - مشروع صوامع الجودة.
  - تم سحب كامل المنحة المخصصة لدعم بنك تنمية المدن والقرى وقيمتها حوالي (10) مليون دينار.
- تم خلال العام 2017 البدء بتنفيذ مشاريع كبرى ممولة من المنحة الخليجية، وأهمها:
  - مشروع إعادة تأهيل الطريق الصحراوي.
  - مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة.
  - مشروع توسعة صوامع العقبة.



تقدر قيمة المبالغ المخصصة للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية ضمن مسودة الموازنة العامة للسنة المالية 2018 حوالي (202) مليون دينار وهذه القيمة قد تتغير في ضوء إجراءات دائرة الموازنة، علماً بأن هذه المخصصات لا تتسجم مع الخطط الفنية والمالية لبعض المشاريع الكبرى، وأهمها مشروع إعادة تأهيل الطريق الصحراوي والذي تم تخصيص مبلغ (33.5) مليون دينار لتنفيذه علماً بأن المخصص المطلوب (80) مليون دينار (بناءً على طلب وزارة الأشغال العامة والإسكان).

الملخص	
رقم التقرير: 49	مليون دينار
المنح الموقعة (التي تم توقيع اتفاقيات تمويلها مع الممولين)	2,633.27
المبالغ المالية التي قامت الصناديق الممولة بتحويلها من المنحة الخليجية (2012- (2017/12/31	1,960.27

150.07	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2012
334.34	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2013
502.26	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2014
509.57	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2015
286.15	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2016
273.32	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2017
366.64	المخصصات المرصودة لجميع المشاريع التي تم تمويلها والمدرجة ضمن الموازنة للعام 2017
343.90	مجموع المبالغ المالية المتوقعة صرفها لتنفيذ المشاريع الممولة والتي يمكن تعويضها عام 2017 بعد المناقلات
296.98	مخصصات المشاريع الممولة المدرجة ضمن الموازنة للعام 2017 التي يمكن تعويضها حسب التمويل المتبقي
46.92	المبالغ المالية المتوقعة صرفها لتنفيذ المشاريع الممولة غير المدرجة ضمن الموازنة والتي يمكن تعويضها عام 2017*
293.55	مجموع المبالغ المالية التي تم إنفاقها خلال الفترة (2017/1/1 - 2017/12/31)
%85	نسبة الإنفاق خلال الفترة (2017/1/1 - 2017/11/30)
14.33	لمبالغ التي تم صرفها من حسابات الأمانات خلال الفترة (2017/1/1 - 2017/12/31)

- \* المشاريع الممولة التي لم يتم إدراجها ضمن قانون الموازنة للعام 2017:
- مركز الحسين للسرطان: تم تمويل المشروع بقيمة (17.73) مليون دينار من المنحة الإماراتية بالإضافة إلى (36.87) مليون دينار من المنحة السعودية، وتم سحب هذه المنح.
  - مشروع إعادة إنشاء طريق الزرقاء - مركز العمري الحدودي: تم تمويل المشروع بقيمة (109.07) مليون دينار من المنحة السعودية.
  - مشروع دعم بنك تنمية المدن والقرى: تم تمويل المشروع بقيمة (10) مليون دينار من المنحة الكويتية.
  - محمية المأوى: تم تمويل المشروع بقيمة (0.50) مليون دينار من المنحة الإماراتية.
  - مشروع تجهيز مركز العلاج بالخلايا الجذعية: تم توفير تمويل إضافي للمشروع بقيمة (5.0) مليون دينار من المنحة السعودية خلال العام 2017.
  - مشروع تقاطعات أمانة عمان الكبرى: تم تمويل المشروع بقيمة (42.54) مليون دينار من المنحة السعودية خلال العام 2017.

– مشروع دعم أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين: تم تمويل المشروع بقيمة (7.04) مليون دينار من المنحة الكويتية.

الإنفاق الرأسمالي للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية كانون الاول/ 2017

مليون دينار

المشروع	المخصصات الكلية حسب الموازنة للعام 2017	المخصصات حسب الموازنة للعام 2017 التي يمكن تعويضها من المنحة الخليجية	المخصصات حسب الموازنة للعام 2017 التي سيتم تعويضها من المنحة الخليجية بعد المناقشات	الاتفاق (2017/12/31 - 1/1)	نسبة الاتفاق
وزارة الصحة	16.85	13.34	11.37	8.47	74%
مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي	0.25	0.25	0.00	0.00	0%
مديرية الخدمات الطبية الملكية	53.53	32.81	32.81	21.99	67%
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	35.84	25.65	53.43	52.07	97%
وزارة التربية والتعليم	18.83	13.95	16.10	16.10	100%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	40.20	30.37	25.74	25.49	99%
وزارة المياه والري/ سلطة المياه	3.15	2.83	2.08	2.07	100%
سلطة وادي الأردن	10.51	9.49	9.49	9.49	100%
وزارة المالية	3.92	3.92	3.20	2.81	88%
وزارة التنمية الاجتماعية	1.34	0.00	0.00	0.00	
وزارة الأشغال العامة والإسكان	40.48	15.18	15.18	9.26	61%
وزارة النقل	25.50	5.95	2.95	1.27	43%
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	22.31	22.31	22.31	21.98	99%
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	77.16	76.86	102.20	78.37	77%
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	16.77	3.75	0.12	0.00	0%
<b>المجموع</b>	<b>366.64</b>	<b>256.66</b>	<b>296.98</b>	<b>249.37</b>	<b>84%</b>
طريق الازرق العمري		36.42	36.42	33.81	93%
بنك تنمية المدن والقرى		10.00	10.00	10.00	100%
محمية الماوى/أبوظبي		0.50	0.50	0.37	74%
تقاطعات امانة عمان		0.00	0.00	0.00	0%
دعم أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين		0.00	0.00	0.00	0%
<b>المجموع الكلي للمشاريع الممولة خارج الموازنة</b>		<b>46.92</b>	<b>46.92</b>	<b>44.18</b>	<b>94%</b>
<b>المجموع الكلي</b>		<b>303.58</b>	<b>343.90</b>	<b>293.55</b>	<b>85%</b>



## المساعدات الخارجية الملتزم بها والمتعاقد عليها للأردن للعام 2017

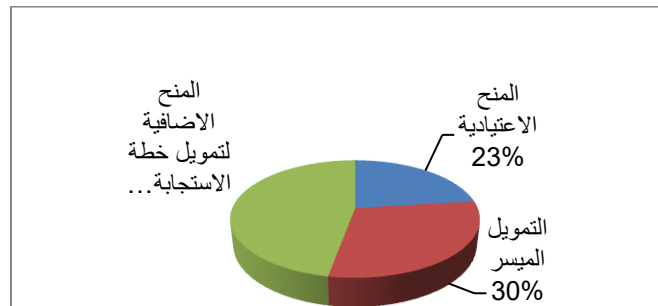
حجم المساعدات الخارجية المتعاقد عليها للعام 2017 بلغ حوالي (3,65) مليار دولار منها تمويل لخطة الاستجابة الاردنية بلغ حوالي (1,719) مليار دولار أمريكي لغاية نهاية عام 2017.

بين وزير التخطيط والتعاون الدولي بأن قيمة المساعدات الخارجية الكلية التي تم الالتزام بها للمملكة والمتعاقد عليها للعام 2017 من مختلف الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية بلغت حوالي (2,99) مليار دولار، فيما بلغت قيمة المنح الموجهة لدعم اللاجئين بما فيها المساعدات الإنسانية حوالي (653,7) مليون دولار، ليصبح اجمالي حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن للعام 2017 ما قيمته (3,65) مليار دولار، بالمقارنة مع اجمالي حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن للعام 2016 والتي وصلت الى ما قيمته (3,15) مليار دولار. وأكد الوزير الفاخوري أن تزايد المساعدات الكلية يأتي تقديراً لدور الأردن المحوري ومسارات الإصلاح الشامل بقيادة جهود جلالة الملك ولمساعدة الأردن عن الأعباء التي يتحملها وفي ضوء التقدير العالمي للنموذج الأردني في التعامل مع اللاجئين.

تتضمن المساعدات الخارجية المنح الاعتيادية، والقروض الميسرة، والمنح الإضافية لتمويل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019 بمحاورها الثلاث (دعم الموازنة العامة، ودعم مشاريع تنمية في المجتمعات المستضيفة، ودعم اللاجئين) قدمت من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية.

حيث بلغت المنح الاعتيادية المتعاقد عليها خلال العام 2017 حوالي (840,4) مليون دولار، والقروض الميسرة (1088,76) مليون دولار، فيما بلغ حجم التمويل من خلال منح اضافية لخطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية (1719) مليون دولار.

### توزيع المساعدات الخارجية للعام 2017



توزيع ومقارنة ما بين حجم المساعدات الخارجية الكلية المتعاقد عليها للمملكة خلال الأعوام 2016 و2017 (مليون دولار)

2017	2016	المساعدات الخارجية
أولاً: المنح الاعتيادية		
291.81	266.3	• دعم للموازنة العامة
548.581	330.9	• مشاريع وبرامج تنموية
<u>840.391</u>	<u>597.2</u>	مجموع فرعي (1)
ثانياً: القروض الميسرة		
768	834.6	• دعم للموازنة العامة
320.76	89.0	• مشاريع وبرامج تنموية
<u>1088.76</u>	<u>923.6</u>	مجموع فرعي (2)
ثالثاً: المنح الإضافية لتمويل خطة الاستجابة الأردنية		
653.7	615.1	• دعم للاجئين
758.4	646.73	• مشاريع للمجتمعات المستضيفة
306.8	385.9	• دعم للموازنة العامة
<u>1,719</u>	<u>1,648</u>	مجموع فرعي (3)
<u>3,648.15</u>	<u>3,168.8</u>	المجموع الكلي
<u>2,994.45</u>	<u>2,555.7</u>	المجموع الكلي دون منح اللاجئين

وأن المنح الاعتيادية التي تقدم للأردن من خلال الاتفاقيات الثنائية والاطارية الموقعة مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية بلغت ما مجموعه حوالي (840,4) مليون دولار وزعت كآآآي: (273,11) مليون دولار وجهت لدعم الموازنة العامة، وهي المنح التي تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، أو أن يتم رصدها كمخصصات ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع وبرامج واصلاحات قطاعية معينة. في حين بلغت قيمة المنح الملآزم بها

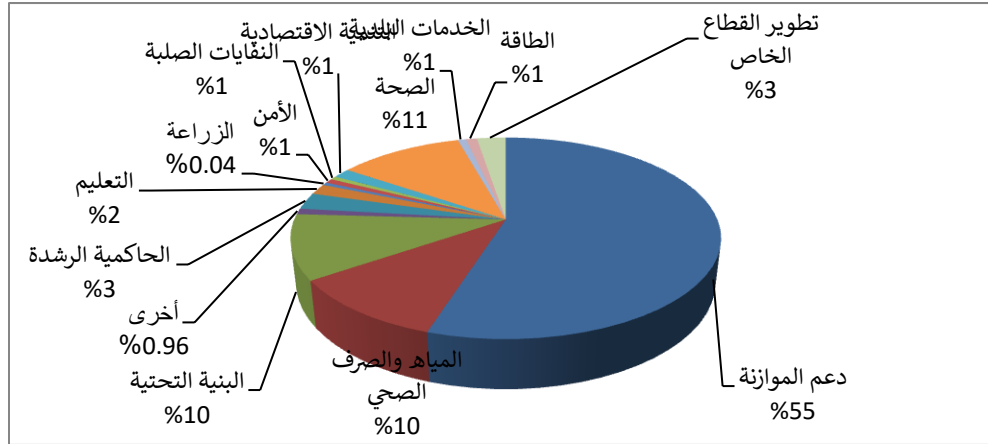
للعام 2017 والموجهة لدعم مشاريع وبرامج تنموية ذات أولوية ضمن البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018 حوالي (567,3) مليون دولار معظمها مشاريع بنية تحتية في قطاعات خدمية ذات أولوية، وهي المنح التي يجري بشأنها اتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفق أولويات البرنامج التنموي التنفيذي، حيث يتم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة بذلك ويلتزم بها من قبل الجهة المانحة ويتم استغلالها على مدى فترة تنفيذ المشروع، والتي تتراوح غالباً ما بين (2-5) سنوات.

أما بخصوص القروض الميسرة، فإن الحكومة قد قامت بالتعاقد على عدد من القروض الميسرة جداً خلال العام 2017 مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة. حيث بلغت قيمتها حوالي (1088,5) مليون دولار، وتمتاز هذه القروض بشروط تمويلية ميسرة جداً، وفترات سداد طويلة تصل إلى 35 سنة، وتتراوح فترات السماح ما بين (5-10) سنوات، كما أن نسبة الفائدة لا تزيد عن (2%) لمعظم القروض وبما يساهم في تغطية الفجوة التمويلية وإعادة هيكلة المديونية وفق برنامج الإصلاح المالي والموازنة العامة التي وافق عليها مجلس الأمة، ومن ضمنها القروض الميسرة المستفيدة من آلية التمويل الميسر العالمية والمدارة من البنك الدولي وبدعم من الجهات المانحة، وتنقسم إلى ما يلي:

1. قروض ميسرة موجهة لدعم الخزينة العامة بقيمة (767,7) مليون دولار والتي تساهم بشكل أساسي لتغطية الفجوة التمويلية، وهو التمويل الميسر الذي يقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة والذي يحظى بموافقة اللجنة الوزارية العليا لإدارة الدين العام، وحسب الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة المقررة من مجلس الأمة ويكون بديل للاقتراض التجاري المكلف سواء المحلي أو الخارجي والأولويات التنموية، حيث يتم تحويل دفعات القرض الى الخزينة العامة حسب اتفاقيات التمويل الخاصة بذلك، ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم تحويل ما قيمته (620.7) مليون دولار فعلياً الى حساب الخزينة العامة (تتضمن دفعات من القروض القائمة ودفعات من القروض الجديدة التي وقعت خلال العام 2017).

2. قروض ميسر جداً لدعم مشاريع تنموية وقد بلغ حوالي (320,76) مليون دولار وهو التمويل الميسر الذي يقدم لتمويل مشاريع بنية تحتية في قطاعات ذات الأولوية (مثل المياه والصرف الصحي والطرق ودعم المؤسسات الصغيرة والناشئة)، ويتم تحويل دفعاته حسب التقدم بسير العمل في تنفيذ هذه المشاريع وحسب اتفاقيات التمويل الخاصة بذلك.

## المساعدات الخارجية الاعتيادية المتعاقد عليها خلال العام 2017 موزعة حسب القطاع

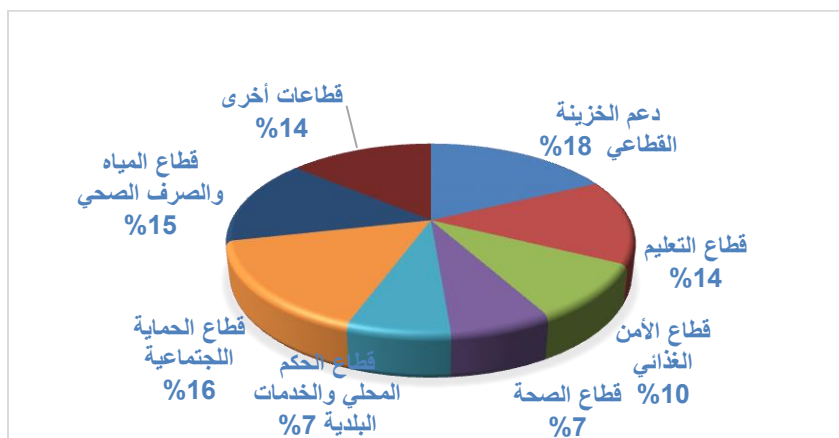


أما بالنسبة للمنح الإضافية ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019 بمحاورها الثلاث (دعم الموازنة العامة، دعم مشاريع تنموية في المجتمعات المستضيفة، دعم اللاجئين)، وأن إجمالي الدعم لخطة الاستجابة للعام 2017 قد بلغ حوالي (1719) مليون دولار، وتغطي هذه المنح ما نسبته حوالي 65% من الاحتياجات التمويلية المقدرة للعام 2017 ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية والبالغة (2.65) مليار دولار بالمقارنة مع نسبة تمويل الخطة في العام الماضي (2016) والتي بلغت 62%. وأوضح فاخوري أن المنح الإضافية ضمن خطة الاستجابة توزعت كالاتي (مزيد من المعلومات متوفرة على الرابط الإلكتروني [www.jrpsc.org](http://www.jrpsc.org)):

1. منح لدعم مشاريع في المجتمعات المستضيفة بقيمة (758.4) مليون دولار في عدد من القطاعات ذات الأولوية تتضمن المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والنفايات الصلبة والطاقة وغيرها وبما يساهم في المحافظة على مستوى الخدمات العامة المقدمة في المجتمعات المستضيفة.
  2. المنح الموجهة لدعم اللاجئين بحوالي (653.7) مليون دولار، بما في ذلك المساعدات الانسانية والمنفذة من قبل المنظمات الدولية، وحسب ما تم توثيقه رسمياً لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي من الجهات المانحة والمنظمات الدولية، وتتضمن أيضاً المساعدات النقدية والتي يتم انفاقها ضمن دورة الاقتصاد الوطني، حيث وصلت المساعدات النقدية المقدمة للسوريين والأردنيين الأكثر هشاشة الى حوالي (235) مليون دولار. وأشار فاخوري إلى أن الحكومة تشترط لمشاريع دعم اللاجئين أن تشمل دعم للأردنيين بنسبة لا تقل عن 30%. وقد بلغت قيمة المشتريات والخدمات التي قامت منظمات الأمم المتحدة بشرائها من السوق المحلي الأردني لهذه المشاريع لعام 2017 ما مجموعه (353.7) مليون دولار.
- المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة ضمن الخطة بلغت ما قيمة (306.8) مليون دولار (تم تحويلها بالكامل إلى حساب الخزينة العامة، وذلك لتغطية جزء من كلف استضافة اللاجئين المترتبة على الخزينة العامة)، حيث

تضمنت المبالغ المحولة دفعات من منح تم توقيع اتفاقياتها خلال العامين 2015 و2016 ودفعات منح جديدة تم توقيعها خلال العام 2017.

### نسبة التمويل حسب قطاعات خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية خلال العام 2017



بين وزير التخطيط والتعاون الدولي أن مجموع دفعات المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة والمحولة فعلياً لحساب الخزينة العامة خلال العام 2017 بلغ (708) مليون دينار، ويشمل هذا الرقم دفعات من منح دعم الموازنة التي تم التعاقد عليها خلال العام 2017 ودفعات منح دعم الموازنة القائمة بالإضافة الى منح دعم الموازنة العامة ضمن تمويل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. مضيفاً بأن المبلغ المقدّر في قانون الموازنة العامة لعام 2018 لمنح دعم الموازنة يبلغ (700) مليون دينار، في حين حصل الأردن في عام 2016 على ما قيمته (837.5) مليون دينار لدعم الموازنة العامة.

### تفاصيل منح دعم الموازنة العامة الفعلية في قانون الموازنة العامة للأعوام 2016-2017 والمقدرة للأعوام 2018-2020 (مليون دينار)

الجهة المانحة	فعلي 2016	فعلي 2017	مقدر 2018	مقدر 2019	مقدر 2020
الولايات المتحدة الأمريكية	371.659	287	337	337	337
الاتحاد الأوروبي	62.918	74	55	60	39
المنحة الخليجية	364.32	392	288	113	74
أخرى	37.015	24	20	0	0
المجموع (مليون دينار)	835.912	708	700	510	450

المساعدات الخارجية تدعم الموازنة وتساعد على تغطية الفجوة التمويلية وتمول مشاريع تنمية وفق الأولويات الوطنية وتقدم مساعدات فنية وبناء القدرات المؤسسية وتعزز الاحتياطات الأجنبية، وبالرغم من زيادة حجم المساعدات الخارجية للمملكة للعام 2017، إلا أن الأرقام تُظهر انخفاض حجم المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة في ضوء قرب استنفاد المبلغ المخصص للأردن من المنحة الخليجية، وعدم كفاية زيادة المساعدات الخارجية مع حجم الأعباء المتزايدة على الأردن، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعميق مفهوم الاعتماد على الذات وفق التوجهات التي تضمنتها وثيقة الأردن 2025 وبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني بما يهدف الى تحصين الأردن اقتصادياً ومالياً ونقدياً من الصدمات الخارجية وعدم ترحيل وتحميل أجيال المستقبل أعباء إضافية ستتمدد ككرة الثلج بما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي الحالي والمستقبلي. وأكد على أهمية تنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022) ومصفوفة الإصلاحات الهيكلية المستندة للخطة والتي يتم العمل عليها مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفق وثيقة الأردن 2025. كما أكد على أن الأردن مستمر في تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته عن الأعباء التي يتحملها الأردن من جراء استضافة اللاجئين السوريين ، حيث أطلقت الحكومة مؤخراً خطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية 2017-2019 ومن خلال الضغط في كل المنابر الدولية.

### برامج التعاون العلمي والثقافي وبرامج المنح الدراسية والتدريبية لعام 2017

في إطار عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ولتطوير وتحسين مستوى التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الجهات المانحة والدول الصديقة، فقد عملت الوزارة خلال عام 2017 ومن خلال التفاوض والتنسيق مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية المختلفة على توفير العديد من البرامج التدريبية وفرص المنح الدراسية في مختلف المجالات، بهدف المساهمة في تطوير وتنمية الموارد البشرية لموظفي القطاع العام وبناء القدرات في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وبما ينسجم مع الاحتياجات التدريبية والتطويرية لهذه المؤسسات ووفقاً للخطط الحكومية الرامية لتحسين أداء ورفع كفاءة موظفي القطاع العام:

أولاً: البرامج التدريبية، وتتنوع كما يلي:

1. البرامج التدريبية التي تقدمها الدول المانحة والصديقة ضمن برامج التعاون الفني والتنموي (Multilateral programs):

- وهي تلك البرامج التي تقدم كمساعدات فنية للدول النامية في مختلف المجالات ومن ضمنها الأردن، والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية ما بين مرشحي الدول المدعوة للمشاركة، وفي إطار هذا النوع من البرامج يتم ترشيح (1-2) للمنافسة على المشاركة في البرنامج التدريبي الواحد، وغالباً ما يتم قبول مرشح واحد أو مرشحين اثنين من كل دولة للمشاركة في البرنامج التدريبي الواحد.

- وضمن هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بتأمين ما يزيد على (637) برنامج تدريبي بالتنسيق مع مختلف الجهات المانحة كجمهورية الصين الشعبية، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، هولندا، الهند، ماليزيا، مملكة تايلند، سنغافورة، السويد، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث قامت الوزارة خلال العام بترشيح ما يزيد على (935) موظفاً ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة فقط، وتم قبول وإيفاد ما مجموعه (531) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات الاردنية، للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وتدريبية عقدت في هذه الدول في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد، والاستثمار، الصناعة والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات، المسح الجغرافي، التخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والاحتياجات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، التنمية المستدامة وريادة الأعمال، ادارة العدل، الشؤون الاجتماعية وسياسات التشغيل، الادارة المائية، الامن الغذائي، الادارة المالية العامة، مهارات الاتصال مع الجمهور وتقديم الخدمات والسياسات التجارية والدبلوماسية.

## 2. البرامج التدريبية المخصصة للأردن (Country-Focused Training Programs):

- وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في اطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة والصديقة كاليابان، وكوريا الجنوبية، وهولندا وجمهورية الصين الشعبية، وبموجب هذا النوع من البرامج يتم تخصيص عدد من البرامج التدريبية لمشاركين من الأردن فقط على شكل مجموعات وفي مجالات محددة، حيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتفاوض مع هذه الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة.
  - حيث تم خلال عام 2017 إيفاد ما مجموعه (355) موظفاً من مختلف المؤسسات والوزارات الأردنية للمشاركة في (13) برنامجاً تدريبياً عقدت في الدول المذكورة أعلاه وفي الأردن في مجالات: سياسات الطاقة والطاقة المتجددة، تطبيقات الحكومة الالكترونية، التنمية الريفية، التشريع، الحكم المحلي، ادارة التنمية المحلية، الإدارة المائية للمشاريع والتخطيط الاستراتيجي، المشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الاستثمار، سياسات التشغيل ومكافحة الفقر، تطوير إدارات التدريب والتخطيط الوظيفي بالإضافة الى برنامج تدريبي في مجال تدريب المدربين في مجال ريادة الاعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
  - بلغ مجموع البرامج التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية التي تم توفيرها ضمن النوعين خلال عام 2017 التي تم استلامها والتفاوض حولها مع مختلف الجهات المانحة ما يقارب (650) دورة وبرنامجاً تدريبياً، عمت على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتم تسمية ما يزيد على (1290) موظفاً للمشاركة في هذه البرامج ممن انطبقت عليهم الشروط وتم قبول وإيفاد ما يزيد على (886) موظفاً.
- ثانياً: المنح والبعثات الدراسية، وتتنوع كما يلي:



1. المنح الدراسية التي تقدم من خلال الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين الأردن والدول الصديقة والشقيقة، والتي تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد هذه البرامج والتوقيع عليها، بحيث يتم إدراج أعداد المنح الدراسية والتخصصات التي سيتم تبادلها ضمن البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي الموقعة مع تلك الدول على أساس المعاملة بالمثل، وتدار هذه المنح وتتابع من قبل وزارة التعليم العالي الأردنية.

2. برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اليابانية، وألمانيا، وهولندا، وكوريا الجنوبية، وبروناي دار السلام، وإيطاليا، وماليزيا، وتايلند، وتايوان والمفوضية الأوروبية: والتي هي عبارة عن برامج مساعدات تقدم للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من المنح قامت الوزارة بتوفير ما لا يقل عن (105) فرصة دراسية لمستوى الدراسات العليا عمت على ديوان الخدمة المدنية والجامعات الرسمية.

ثالثاً: الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها:

• بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات (التعليم والتعليم العالي والثقافة والفنون والسياحة والآثار والتنمية الاجتماعية والأعلام والاتصال والرياضة والشباب) تقوم الوزارة بأبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها بالتنسيق مع جميع الجهات الأردنية المعنية.

تم خلال عام 2017 توقيع برنامج للتعاون العلمي والثقافي مع جمهورية بلغاريا للسنوات (2018-2020)، بالإضافة الى اعداد وتحضير 8 برامج تنفيذية للتعاون العلمي والثقافي بالتنسيق مع جميع الجهات الاردنية المعنية مع عدد من الدول (باكستان، بولندا، بلغاريا، أذربيجان، وروسيا الاتحادية، كوريا الجنوبية، جمهورية تشيلي، جمهورية الهند، رومانيا)، وذلك لتعزيز علاقات التعاون مع هذه الدول في المجالات المذكورة اعلاه ولللسنوات (2018-2020).

توزيع البرامج التدريبية والمنح الدراسية المقدمة للأردن خلال عام 2017 حسب الجهات المانحة

الرقم	أسم الدولة	الدورات التدريبية			المنح الدراسية	
		مجموع الدورات	مجموع المرشحين	أعداد المشاركين	مجموع المنح	مجموع المرشحين
1	الصين الشعبية	131	339	297	40	5
2	اليابان	32	88	49	-	-
3	كوريا الجنوبية	13	56	54	27	2
4	سنغافورة	42	21	10	5	-
5	تايوان	17	28	14	6	2
6	الهند	متعدد واقلة 130	81	37	-	-
7	تايلاند	32	54	13	10	0
8	ماليزيا	1	2	1	-	-
9	السويد	8	64	20	-	-
10	البنك الإسلامي للتنمية/ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	3	6	6	10	16
11	المعهد العربي للتخطيط	80	284 (كويت) 175 (الأردن)	175+140 (315)	-	-
12	إيطاليا	2	2	2	2	7
13	هولندا*	متعدد واقلة (150) ضمن برامج: (Shirka MSP, NFP)	80	58	غير محدد NFP Program	-
14	البنك الدولي/ بالشراكة مع الحكومة اليابانية*	-	-	-	3	-
15	مركز صندوق النقد الدولي بالكويت	متعدد واقلة 10	10	10	-	-
16	سلطنة بروناي دار السلام	-	-	-	2	2
17	الحكومة البريطانية*	غير محدد Chevening	-	-	غير محدد Chevening	-
المجموع		651	1290	886	105	34
						11

اهم انجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات للعام 2017

- تحديث قاعدة البيانات الاقتصادية لكل من القطاع الحقيقي ، قطاع المالية العامة، القطاع الخارجي والقطاع النقدي بشكل شهري.
- اعداد تقارير الانذار المبكر بشكل ربعي والتي تهدف الى التنبؤ بحدوث ازمة اقتصادية واتخاذ ما يلزم لتجنبها او التخفيف من اثارها، اضافة الى اعداد تقارير دورية حول اداء الاقتصاد الاردني.
- متابعة كافة التقارير الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واعداد ملخصات حولها، مع التركيز على حالة الاردن.
- التعاون مع دائرة الاحصاءات العامة في اعداد الاستراتيجية الوطنية للإحصاء.
- التنسيق مع كافة الجهات الوطنية المعنية من القطاعين العام والخاص لإنجاز مسح (IMD) الذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الادارية و مسح استطلاع المديرين التنفيذيين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).
- اعداد تقريرين تحليليين حول ترتيب الاردن في التقارير الدولية للتنافسية مع بيان نقاط القوة ونقاط الضعف والاجراءات المطلوبة للتحسين.
- اطلاق نتائج IMD 2017 على صفحة الوزارة الالكترونية وفي المواقع الالكترونية.
- مراجعة وتحديث القوانين والانظمة الهامة التي تحكم عمل الانشطة التجارية بما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية وذلك ضمن مشروع مراجعة التشريعات الاقتصادية الاردنية
- متابعة عملية تحديث الاجراءات الواردة في مصفوفة تحسين بيئة الاعمال بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية المعنية، الامر الذي انعكس على تحسن ترتيب الاردن في تقرير ممارسة الاعمال بمقدار 15 مرتبة، اذ وصل ترتيب المملكة الى 103 من بين 189 دولة مشاركة، مقارنة مع 118 في التقرير السابق.
- المساهمة في الجهود الوطنية والمشاورات الوطنية لغايات اعداد التقرير الطوعي الوطني الاول لخطة التنمية المستدامة العالمية 2030، والذي يبين خارطة طريق المملة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من منظور وطني.
- المساهمة في الجهود الوطنية المبذولة لاستكمال الاستراتيجية الوطنية للنمو الاخضر.
- المساهمة في اعداد اطار عمل الامم المتحدة للتنمية المستدامة في الاردن (2018-2022).
- المساهمة في اعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (2017-2019).
- المساهمة في الجهود العربية الهادفة الى تحديث الاطار الارشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، واعداد مشروع النظام الداخلي لجامعة الدول العربية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

- المساهمة في تحديث الية عمل اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة من خلال زيادة عدد اعضاءها من الجهات الحكومية وغير الحكومية بهدف مواكبة جهود المملكة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة العالية 2030 من منظور وطني خلال السنوات الخمس عشرة القادمة.
- التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لغايات تحليل وتصنيف المشاريع القائمة لدى كافة الوزارات والتي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغايات تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف انشاء منصة الكترونية تتضمن هذه المشاريع على موقع الحكومة الالكترونية بهدف الترويج لعملها من ناحية، ولتحسين تنافسية الاردن ضمن التقارير الدولية التي تعنى بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية اخرى.
- الانتهاء من تنفيذ مشروع الباحثين الاجتماعيين الممول من البنك الدولي بالتعاون مع المنظمة الدولية للشباب، حيث تم الانتهاء من اعداد قاعدة بيانات تضم 22400 اسرة في ثلاث محافظات هي اربد والزرقاء ومعان، اضافة الى تدريب 500 باحث اجتماعي.
- الانتهاء من اعداد كافة الدراسات والاجراءات المتعلقة بمشروع السجل الوطني الموحد الممول من البنك الدولي، الذي يجري العمل حاليا على تنفيذه بالتعاون مع كافة الجهات الوطنية المعنية.
- المشاركة في اجتماعات متعددة مع خبراء مكتب اليونيسف في عمان، والنجاح في الحصول على موافقتهم لتوفير كامل الدعم المالي والفني لغايات اعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر.
- المساهمة في تحديث وثيقة سياسات الفرصة السكانية للعام 2017.
- المساهمة في وضع الية للعمل على اعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، (تم اعتمادها من مجلس الوزراء) بحيث تم بموجبها تشكيل لجنة توجيهية برئاسة معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي، ولجنة فنية برئاسة عطوفة امين عام وزارة التنمية الاجتماعية.
- اعداد تقرير تدقيق النوع الاجتماعي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- تنفيذ 18 نشاطا في عدد من المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني خلال العام 2017، وذلك بهدف ادماج النوع الاجتماعي ضمن السياسات والبرامج التنموية للمؤسسات الوطنية.

## انجازات مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية لعام 2017

### برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية:

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإدارة وتنفيذ برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية وهو احد البرامج الوطنية الذي يهدف الى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على المناطق الفقيرة والفئات الاكثر حاجة (الشباب والمرأة)، من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من الانشطة والمبادرات والبرامج الهادفة التي تحقق اثر تنموي فعلي في المناطق المستهدفة، حيث يتم تنفيذ المشاريع من خلال سلسلة متكاملة من الإجراءات التنفيذية بدءا من دراسة وضع المناطق المستهدفة ودراسة افكار المشاريع ودعمها بدراسات الجدوى الاقتصادية، التمويل، والتدريب، والخدمات الفنية والاستشارية، والتدريب الفني المتخصص وصولاً الى ضبط جودة منتجات المشاريع وتسويقها، حيث تشارك كافة مكونات البرنامج التي تختص في هذه المجالات مجتمعة منذ المراحل الأولى لتأسيس المشاريع لضمان نجاحها وديمومتها، حيث يحقق البرنامج أهدافه المرجوة من خلال مكوناته التالية:

- برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة"
- برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر
- برنامج دعم الإقراض الصغير والميكروي من خلال صندوق التنمية والتشغيل
- برنامج دعم الجمعيات الخيرية والتعاونية والهيئات النسائية.
- دعم البيئة الشبابية المنتجة.
- دعم مشاريع البنية التحتية الاساسية.
- مبادرات تنموية مختلفة.
- حزمة الامان الاجتماعي.
- 

### اللية تخصيص مشاريع البرنامج:

- يتم تخصيص التمويل لمشاريع البرنامج من خلال لجنة تخصيص للبرنامج تضم بعضويتها بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارة مندوبين من وزارة المالية، وديوان المحاسبة، ودائرة الموازنة العامة، ووزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسة التعاونية الاردنية، حيث تقوم اللجنة بدراسة طلبات التمويل التي يتم التنسيب بتمويلها من قبل كادر البرنامج والتنسيب للوزير بالموافقة أو الرفض بالتخصيص للمشاريع المقترحة والمصادقة على القرار.
- مبينا فيما يلي ملخص لاهم انجازات برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام 2017ستحقق تدخلات البرنامج العديد من فرص العمل او دخل اضافي للفئات المستفيدة:
- ✓ تمويل ودعم (60) مشروعا انتاجيا لهيئات المجتمع المحلي (جمعيات خيرية وتعاونية وأندية رياضية)

✓ تمويل ودعم تنفيذ (360) مشروع صغير وميكروي للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر وهيئات المجتمع المحلي والشباب الباحثين عن العمل.

✓ المساعدة في تأسيس (1100 مشروع) انتاجي صغير ومتوسط للأفراد وهيئات المجتمع المحلي من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية والدعم الفني والاستشاري والتدريب الذي تم تقديمه من خلال برنامج ارادة.

✓ تمويل مشاريع مبادرات تنموية شملت (5) فروع انتاجية، (6 مراكز زها) ثقافية للأطفال.

✓ تنفيذ (145 مشروع) بنى تحتية ضرورية تساهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة وخاصة المناطق الفقيرة.

✓ 51 زيارة وجلسة توعوية حول النوافذ التمويلية والاقراضية ل(51) لواء في كافة محافظات المملكة.

✓ تنفيذ ما يزيد عن(700) جلسة تدريبية وتوعوية استفاد منها ما يزيد عن (10,000 مواطن) في مجالات تتعلق بأهمية الاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإنتاجية والتشغيل والتأهيل لأسواق العمل.

✓ تدريب (1250) من خريجي الجامعات والمعاهد في مؤسسات القطاع الخاص وتوطين ما نسبته (22%) منهم) في المؤسسات المستضيفة، والتدريب المتخصص لأصحاب المشاريع وموظفيهم،.

✓ تأهيل منتجات المشاريع وضبط الجودة ومعايير الجودة (320) منتج.

✓ تنفيذ (43) مشروع مطبق لمعايير تحسين اداء الجودة المحلية والعالمية HACCP، Pre-ISO، GLOBAL GAP، ISO، Pre-ISO.

اما خطة البرنامج لعام 2018 فقد تم وضع خطة للإنفاق على أنشطة البرنامج ضمن موازنة لعام 2018 بقيمة

(15) مليون دينار حيث ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ تدخلات انتاجية واستثمارية من شأنها الحد

من الفقر والبطالة في المحافظات من خلال انشاء مشاريع انتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل ستحقق فرص

عمل او زيادة في الدخل للفئات المستهدفة في مختلف محافظات المملكة، وتشمل التدخلات:

1- تنفيذ مبادرة الفروع الانتاجية بالتعاون مع وزارة العمل، حيث سيتم تنفيذ (20) فرعا انتاجيا في مختلف

محافظات المملكة، سيتم في عام 2018 تنفيذ (5) فروع منها ستعمل على توفير ما عدد كبير من

فرص العمل.

2- تمويل وتنفيذ (65) مشروع انتاجي لمختلف الهيئات المحلية من جمعيات تعاونية وخيرية وهيئات

نسائية وندية شبابية في مختلف المحافظات، والاستمرار في المشاريع التي ستساهم مراكز "ارادة"

المنتشرة في 28 مركز في مختلف محافظات المملكة من تقديم الخدمات المجانية والدعم الفني

والاستشاري والتدريب المتخصص ودراسات الجدوى الاقتصادية لتصل الى (1100) مشروع صغير

ومتوسط.

3- اقامة معارض اقليمية ثلاثة في الشمال والوسط والجنوب لمختلف منتجات الهيئات المحلية والاسر المنتجة (الحرفية والغذائية) وتوفير الدعم الفني وضبط الجودة لها والمساعدة في تسويق تلك المنتجات.

4- التوسع في مشاريع التشغيل الذاتي باستهداف خريجي الجامعات والمعاهد والمراكز الحرفية الباحثين عن العمل بقروض ميسرة جدا في مختلف محافظات المملكة بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل.

5- تنفيذ (2) مراكز للطفولة " مراكز زها.

6- تبني مبادرات ومشاريع وطنية جديدة ذات طابع انتاجي تكون لها اسهامات في تحسين جوانب قطاعية متعددة في مختلف المحافظات ( مدارس منتجة، شركات طلابية، مبادرات بالتعاون مع القطاع الخاص،..

7- كما سيتم رصد ما قيمته (0.7) مليون دينار لتنفيذ (90) وحدة سكنية للأسر الفقيرة في خمسة محافظات تشمل المخيمات التالية (سوف، اربد، حطين، الزرقاء، البقعة، مادبا) / حزمة الامان الاجتماعي.

#### في مجال تنمية المحافظات:

• في إطار توجه الحكومة لتطبيق وتنفيذ مشروع اللامركزية خلال العام 2017، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتواصل مع جميع الجهات الحكومية المعنية باللامركزية، حيث تم في هذا السياق إعداد الإطار التنفيذي للامركزية، وإقراره من خلال اللجنة الوزارية المعنية باللامركزية، كما أن وزارة التخطيط والتعاون وبحكم دورها في مجال التعاون الدولي واستقطاب جميع الامكانيات والمساعدات والخبرات الدولية في مجال اللامركزية، فقد عملت توفير ما أمكن من التمويل والمساعدات لتنفيذ وتلبية متطلبات تنفيذ اللامركزية على أرض الواقع، حيث تم بهذا الخصوص انجاز ما يلي:

- عقد اجتماع المانحين لدعم اللامركزية في الاردن بتاريخ 2017/7/6 وبحضور اعضاء اللجنة الوزارية للامركزية، حيث تم تزويد المانحين بخطة عمل اللامركزية، واطلاعهم على مجالات الدعم والمساعدات الفنية المطلوبة لدعم تطبيق مشروع اللامركزية.

- إعداد الخطة التنفيذية للتدريب على اللامركزية ومن خلال لجنة بناء القدرات المؤسسية للامركزية والذي تتراسه وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث تم اعتمادها من خلال اللجنة الوزارية للامركزية، وتم تنفيذ بناء على تلك الخطة تنفيذ جملة من البرامج التدريبية ومن خلال المساعدات الدولية التي يتم تقديمها للاردن لدعم اللامركزية، والتي استهدفت المجالس المحلية المنتخبة مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية والمجالس التنفيذية، وهذه المشاريع يجري تنفيذها من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الاوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتحاد البلديات الهولندي واتحاد البلديات الكندي، ومؤسسة الشركاء الدوليين البريطانية. كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالعمل على تأسيس وحدة استشارية في الوزارة لدعم



اللامركزية وبدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وذلك لتنسيق جهود الجهات المانحة في مجال دعم اللامركزية.

- وفي مجال تعزيز انتاجية المحافظات ودعم الاستثمار فيها، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ إعداد (120) دراسة جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية في المحافظات، والتي تم اطلاقها برعاية دولة رئيس الوزراء بتاريخ 2017/9/10، كما قامت الوزارة بتوفير التمويل اللازم لدعم استحداث نافذة واحدة للصناديق الإقراضية والتمويلية في جميع المحافظات.
- وفي مجال تطوير آليات وادوات التخطيط التنموي على المستوى المحلي، فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشروع سيناريوهات النمو الحضري في الأردن، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي، والذي استهدف خمس مدن، هي: الزرقاء، الرصيفة، اربد، المفرق، وأمانة عمان. كما تم الانتهاء من إعداد دليل السيناريوهات التخطيطية للأردن وإعداد السيناريوهات التخطيطية لمحافظة المفرق والذي تم تنفيذه بالتعاون مع بلدية امستردام واتحاد البلديات الهولندي، كما قامت الوزارة وبالتشارك مع وزارة الداخلية بتقديم المساعدات الفنية اللازمة للمجالس التنفيذية لإعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للمحافظات ومن خلال فريق خبراء متخصص من مشروع CITIES والممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.
- كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام 2017 بتوفير التمويل اللازم ومن خلال مشروع البنية التحتية للمحافظات، وذلك لتلبية الاولويات والاحتياجات من الخدمات الاساسية التي حددتها المجتمعات المحلية في المحافظات والواردة في البرنامج التنموي للمحافظات للأعوام 2017-2019، حيث تم تخصيص ما قيمته (87.3) مليون دينار لمشروع البنية التحتية للمحافظات منها (52.8) مليون دينار لاستكمال تنفيذ مشاريع ذات اولوية في المحافظات، و(34.5) مليون دينار لتمويل قوائم المشاريع الجديدة ذات الاولوية للمحافظات.

## انجازات وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية عام 2017

أولاً: اعتماد الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية (2018-2020) من قبل رئاسة الوزراء كمرجعية لتحديد احتياجات الحكومة للحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة. ونظراً لعدم القدرة على تحديد السقف الزمني لحل الأزمة السورية، فقد تم إعداد خطة متدرجة لمدة ثلاث سنوات يتم تحديثها سنوياً في ضوء المستجدات والمتغيرات، وعليه فقد اعتمدت الخطة على نتائج التقييم التالية:

- في قطاع التعليم؛ هنالك أكثر من 212,000 طفل سوري بسن الدراسة في الأردن (6-17 سنة)، منهم 130,046 طالب سوري مسجلين في المدارس الحكومية للعام الدراسي 2017-2018، مما يعني وجود حوالي 40% من الأطفال في سن الدراسة خارج المدرسة ليس فقط بسبب عدم إمكانية الوصول إلى التعليم ولكن أيضاً لأسباب تتعلق بالفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.
- 197 مدرسة تعمل بنظام الفترتين من أجل ضمان النفاذ للخدمات التعليمية للطلاب السوريين، بالإضافة إلى 45 مدرسة داخل المخيمات.
- هنالك حاجة لحوالي 120 مدرسة جديدة خلال السنوات الثلاث القادمة لإتاحة فرص التعليم للجميع، علماً بأن أعلى نسب هشاشة (هشاشة حادة) في قطاع التعليم توجد في عمان، تليها إربد، المفرق والزرقاء.
- وفي القطاع الصحي، فقد أظهر مؤشر الهشاشة أن 39% من السكان لا يحصلون على خدمات صحية كافية كون المراكز الصحية الشاملة تخدم عدد أكبر من العدد المحدد ضمن المعيار الوطني؛ ويمكن أن يعزى حوالي 13% من هذا الضعف نتيجة للتدفق السوري.
- أما فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، فقد أظهر التقييم أن 11% من السكان (الأردنيين والسوريين) لا يحصلون على خدمات كافية فيما يتعلق بجمع النفايات الصلبة. كما أن 56% من الأسر تعتقد أن البلديات لا تستجيب لاحتياجاتها مما يشير إلى أن المستوى الحالي لتقديم الخدمات لتلبية الطلب المتزايد غير كاف.
- وفي قطاع المياه، ارتفع الطلب على المياه بنسبة 40% في المحافظات الشمالية المتأثرة بالأزمة السورية وبنسبة 21% في أماكن أخرى في الأردن وتقلصت وتيرة إمدادات المياه في بعض المواقع من مرة واحدة في الأسبوع إلى مرة كل أربعة أسابيع، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد اليومي بنسبة 50% عن المعدل العالمي.

ثانياً: بلغ حجم التمويل المقدم للخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية لغاية 2017/12/31 حوالي (1.7) مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 64.85% من الاحتياجات الواردة في الخطة للعام 2017 والتي قدرت بحوالي 2.65 مليار دولار، حيث وافقت اللجنة التنسيقية لشؤون المساعدات الإنسانية خلال العام 2017 على (274) مشروعاً مقدماً من المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية لتوفير الخدمات

الأساسية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة من خلال النظام الإلكتروني JORISS، بالإضافة إلى الاتفاقيات التمويلية بين الحكومة والجهات المانحة، وكذلك المشاريع المنفذة مباشرة من خلال منظمات الأمم المتحدة، حيث توزع الدعم كآلاتي:

⇒ دعم المجتمعات المستضيفة (758.4) مليون دولار

⇒ دعم اللاجئين (653.7) مليون دولار

⇒ دعم الخزينة (306.8) مليون دولار

ثالثاً: المشاركة في مؤتمر بروكسل 2017

- عقد مؤتمر دعم مستقبل سورية والمنطقة في بروكسل في نيسان 2017، والذي سلط الضوء على العديد من التحديات التي تواجهها البلدان المستضيفة للاجئين السوريين. حيث تعهد المجتمع الدولي أيضاً بتوفير التزامات إضافية متعددة السنوات، بما في ذلك الفرص الاقتصادية، والتعليم، بالإضافة إلى تقديم الدعم لجهود الحكومة لجذب المستثمرين، والاستفادة من الفرص الاستثمارية، والاتفاقيات التجارية الأردنية. كما أكدت حكومة الأردن من جديد التزامها بتعزيز الاستدامة الاقتصادية للأردن على المدى الطويل بما يتماشى مع رؤية الأردن 2025 وبرامج التنمية التنفيذية المتعاقبة للحكومة الأردنية، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والتكيف المالي.

## إنجازات وحدة التقييم وقياس الأثر

### • في مجال تقييم البرامج والمشاريع

تتولى وحدة التطوير المؤسسي والتقييم الوصول بعملية التقييم وتقييم الأثر إلى أن تكون جزءاً لا يتجزأ من البرامج التنموية الحكومية، ونشر هذا المفهوم في المؤسسات الحكومية. وذلك من خلال تقييم البرامج والمشاريع وآثارها وانعكاساتها على الوطن والمواطن والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وإشراك الوزارات والمؤسسات المعنية بعملية تقييم البرامج والمشاريع، وذلك ضمن نهج بناء القدرات المؤسسية في مجال التقييم وقياس الأثر. والتواجد الفعلي مع الجهات المانحة والممولة خلال تقييمها للبرامج والمشاريع التي تمولها. بالإضافة إلى المساهمة في نشر مفهوم المتابعة والتقييم لدى المؤسسات الحكومية في الأردن وخلق ثقافة متكاملة بهذا الصدد.

المشاركة التامة مع البعثات الداخلية التي ترسلها الجهات المانحة والممولة لغايات المراجعة متوسطة المدى Mid Term Review والتقييم البعدي Post Evaluation للبرامج والمشاريع التي تمولها هذه الجهات من خلال صياغة منهجية التقييم ومتابعة عملية التنفيذ، حيث تتابع وحدة التطوير المؤسسي والتقييم برنامج المتابعة والتقييم لمشاريع برنامج تحدي الألفية لأجراء دراسات وتحليلات دقيقة تبين مدى تأثير قطاع المياه في الأردن بهذه المشاريع.

بناء القدرات والكفاءات الخاصة بالتقييم في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات الأخرى وذلك من خلال العمل على الإشراف على إعداد حزم وبرامج تدريبية والمشاركة في تنفيذ عمليات التدريب ضمن برنامج محدد؛ بالإضافة إلى وضع برنامج سنوي للتقييم مستند إلى وضع المشاريع وتحديد إطار التقييم الخاص بكل مشروع مع الإشراف على تنفيذ عمليات التقييم ضمن البرنامج المحدد؛

رفع التقارير والتوصيات الخاصة بنتائج التقييم على جميع المستويات وذلك ليتسنى للجهات ذات العلاقة الاستفادة منها في تعديل سياساتها واستراتيجياتها وأولوياتها بما يتناسب مع الأهداف الوطنية ونتائج تقييم أثر مشاريعها وتدخلاتها وانعكاسها على تحقيق تلك الرؤى والأهداف.

### في مجال توكيد وضمان الجودة/ تطوير الأداء المؤسسي:

• في مجال تطوير الأداء قامت الوحدة بوضع خطط لتطوير أداء الوزارة وتبنى هذه الخطط على مدخلات متعددة أبرزها نتائج مسح رضا المتعاملين والشركاء ومسح الرضى الوظيفي للذات تجريهما الوحدة سنوياً، والاقتراحات والشكاوى، وتحليل إنجاز المديرية في تحقيق أهدافها التشغيلية وأهداف الوزارة الاستراتيجية، بالإضافة إلى التقرير التقييمي لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية.

• تشرف وحدة التقييم وقياس الأثر على عمليات الوزارة وإجراءات العمل للمديرية والوحدات المختلفة، وقد بدأت في عام 2014 بإعادة هيكلتها وعملياتها وتصنيفها إلى عمليات أساسية ورئيسية ومساندة وربط مؤشرات

أداء هذه العمليات مع مؤشرات أداء أهداف المديريات التشغيلية لإيجاد التكامل والتناسق بين خريطة العمليات والخطط التشغيلية المنبثقة من الخطة الاستراتيجية.

- كما تولت الوحدة مسؤولية ضبط وثائق الوزارة كافة والتأكد من تحديثها بشكل دوري ويشمل ذلك الإجراءات المعيارية الموثقة وكافة المنهجيات والاستراتيجيات والأسس والأنظمة المتبعة.

### في مجال إدارة الخطة الاستراتيجية ومتابعتها:

- تسعى وزارة التخطيط والتعاون الدولي نحو تعزيز ثقافة التميز، والحاكمة الرشيدة، واستدامة التطوير والتحسين وفق الممارسات الفضلى، وتفعيل دورها وغايتها المنشودة في التنمية، والتخطيط، والتعاون الدولي بما فيه مصلحة الوطن والمواطن، كما وتحرص الوزارة على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات بشكل ينسجم مع الأولويات الوطنية ويحقق الأهداف الوطنية لينعكس على الأداء المتميز، ونوعية الخدمة المقدمة وقد تترجم ذلك بحصول الوزارة على المركز الأول لجائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية لأكثر من مرة، الأمر الذي عكس تميزها وريادتها في تبني الإجراءات والأنظمة التي ترسخ منظومة العمل الجماعي التشاركي .
- ومن هنا، فقد قامت الوحدة بالأشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2017-2019، وفقاً لإجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية" باعتماد النهج التشاركي وبمساهمة واسعة النطاق من قبل كافة المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة، حيث تم البدء بمراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة 2014-2016، والوثائق ذات العلاقة من خلال فريق فني مشكل من الوزارة، وصياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، ومن ثم صياغة الأهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء قابلة للقياس تسعى الوزارة من خلالها إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية، وقد استندت الأهداف الاستراتيجية إلى خيارات استراتيجية منبثقة عن تحليل متكامل للبيئة الداخلية والخارجية بتحديد عناصر القوة والضعف المتعلقة بثمانية محددات تحكم البيئة الداخلية وكذلك تحديد الفرص والتحديات التي تواجه الوزارة وتتعلق بمحددات ثمانية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى الدور الداعم الذي قدمته الإدارة العليا الممثلة باللجنة التوجيهية عبر مراحل العمل كافة، تمهيداً لإقرارها ونشرها وتعميمها رسمياً، آخذين بعين الاعتبار مشاركة هذه الخطة مع شركاء الوزارة وذوي العلاقة (Stakeholders)، وفي إطار المتابعة والتقييم سيتم مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية بشكل سنوي للوقوف على الإنجاز المتحقق.

- قامت الوحدة بتفعيل استخدام بطاقة الاداء المتوازن، حيث تعتبر بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard أحد الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة التي ساهمت في ضبط أداء المنشآت. وهي تعد نظاماً

إداريا لتقييم أنشطة وأداء المنشأة وفق رؤيتها واستراتيجيتها، يوازن هذا النظام ما بين الجوانب المالية ورضا العملاء، وفاعلية العمليات الداخلية، وجوانب التعلم والتطوير والإبداع في المنشأة سواء كانت ربحية أو غير ربحية، خدمية أو صناعية، حكومية أو غير حكومية، صغيرة أو كبيرة.

عند استخدام بطاقة الأداء المتوازن فإن الأهداف التي يتم وضعها في كل بطاقة تكون نابعة من استراتيجية الوزارة أو المؤسسة، فالشركة التي تحاول أن تنافس عن طريق تقليل التكلفة ستهتم بمؤشرات تكلفة المنتج وكفاءة التصنيع وقلّة الفاقد وتقليل تكلفة المواد الخام. أما الشركة التي تحاول أن تكون سبّاقة بالمنتجات أو الخدمات الجديدة، فسيكون تركيزها على القدرة على تقديم منتجات بسرعة والقدرة على تهيئة مناخ أو بيئة إبداعية داخل الشركة. كذلك فإن الشركة التي تخطط للتوسع إقليميا أو عالميا ستهتم بقياس القدرة على اكتشاف والدخول إلى أسواق جديدة والقدرة على تلبية احتياجات عملاء جدد في مدن أو دول جديدة. وبهذه الطريقة تصبح بطاقة الأداء المتوازن وسيلة لتحقيق استراتيجية الشركة.

## الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

### انجازات مديرية الموارد البشرية

الخدمات:		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديريات- الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس الترقية والتدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة

### الإنجازات:

○ تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة:

تطبيقا لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة،



وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

○ تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة للعام 2017:

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على النماذج المعدة لتحديد الاحتياجات التدريبية وبطاقات الوصف الوظيفي وتقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة، حيث استفاد ما يقارب (131) موظفاً في عام 2017 من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل (217) موظفاً بالمعدل أي بما نسبته (60 %) من الفئة المستهدفة، حيث حصل 71 موظف ذكر من خلال 119 دورة وورشة عمل تدريبية و60 موظفة أنثى من أصل 114 دورة وورشة عمل تدريبية.

كما بلغ العدد الكلي من الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2016 ما يقارب (233) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع من خلال الدورات الداخلية منها والخارجية وورش العمل والمؤتمرات. وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية ولغايات نشر المعرفة، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية.

#### ○ التحفيز والمكافأة

ونظراً لمنهجية عمل الوزارة التي تعتمد على التميز والتحفيز والتمكين فقد تم تحفيز الموظفين وزيادة إنتاجيتهم وحيث تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالتميز والكفاءة العالية والعمل بروح الفريق، وذلك من خلال منح عدة جوائز منها (مكافأة موظف الشهر، ومكافأة انجاز، جائزة الابداع والتميز المؤسسي، جائزة افضل نشاط معرفي، جائزة افضل اقتراح) وضمن أسس واضحة وعادله تسمى بأسس المكافآت والحوافز.

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير، وعطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية معالي الوزير وعطوفة الأمين العام وكافة مدراء المديریات والوحدات. فقد تم منح جائزة موظف انجاز للعام 2017 لثلاث فرق وهم 1. فريق المسؤولية الاجتماعية وفريق متابعة القرض الياباني لتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية للبحث الاجتماعية وفريق برنامج التقرير الطوعي (VNR)، وحصل (12) موظف على جائزة موظف الشهر للتميز..

كما يتم اشراك موظفي الوزارة أيضاً في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، وجائزة الموظف المثالي في ديوان الخدمة المدنية.

○ البعثات الدراسية لعام 2017:

الاسم	المديرية / الوحدة	المؤهل العلمي
الآنسة مجد مرقة	مديرية الشؤون المالية والادارية	ماجستير في محاسبة/ الجامعة الاردنية
السيدة هناء الصيام	مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير في ادرة اعمال/ جامعة البلقاء التطبيقية
م. خالدة الغزاوي	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	دكتوراه في التأقلم مع التغير المناخي من جمهورية مصر العربية
السيد سائد الجراح	مديرية الموارد البشرية	ماجستير في ادرة اعمال/ جامعة البلقاء التطبيقية
الآنسة سمر البخيت	وحدة الرقابة المالية والادارية	ماجستير في ادرة اعمال/ جامعة البلقاء التطبيقية
الآنسة هيفاء العبادي	مديرية الموارد البشرية	ماجستير موارد بشرية

## انجازات مديرية تكنولوجيا المعلومات والارشفة

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير واستثمار الموارد التكنولوجية وتهيئة بيئة تقنية متقدمة ونظم معلومات متكاملة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمته إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديریات والوحدات والأقسام ومساندة الإدارة العليا في اتخاذ قراراتهم، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها واستثمار الموجودات المعرفية كجزء من أصول الوزارة غير الملموسة لتنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي وبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونيا من خلال نظام أرشفة داخلي إضافة إلى إرسال واستقبال البريد باستخدام نظام تراسل الحكومي وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والارشفة واعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية، وإلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الالكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها.	جميع مديريات ووحدات الوزارة بالإضافة الى المديریات والوحدات الخاصة بالمشاريع والتمويل

### الانجازات:

استمرت الوزارة خلال العام 2017 بدعم كافة الجهود والمبادرات الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة والخبرات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة، وكذلك من خلال ما يلي:

- متابعة رفع كفاءة وتنمية الموارد البشرية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

- متابعة تحديث البنية التحتية الخاصة بالوزارة ضمن شبكة الحكومة الامنة (SGN)، اضافة الى تحديث وادامة عمل الاجهزة والمعدات الخاصة بالشبكة الداخلية مثل استبدال موزعات الشبكة الداخلية (Switches) والاجهزة الخادمة الرئيسية، فمثلاً تم استبدال جهازين رئيسيين (Servers) خاصة بأنظمة ORACLE بإعداد (Virtual Servers-VMs) اضافة الى استخدام أنظمة الكترونية للمتابعة اليومية لأجهزة الموظفين ومعدات الشبكة والانظمة المركزية وانظمة التشغيل.
- تحديث نظام مراقبة الكاميرات وتركيب (37) كاميرا داخلية وخارجية جديدة، وتم ربط بعضها مع وحدة القيادة والسيطرة / مديرية الامن العام بعد التنسيق الكامل مع الكوادر الفنية لشركة اورانج والامن العام والوزارة، وذلك لضمان متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الساعة.
- تم عقد ورشة توعوية لموظفي الوزارة بخصوص امن وسرية المعلومات بالتعاون مع قسم النوع الاجتماعي / مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية وحسب متطلبات بوابة الحكومة الإلكترونية الجديدة وبالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومتابعة تطوير وتحديث موقع الوزارة الإلكتروني حسب محاور العمل الرئيسية للوزارة وبما يعزز الشفافية.
- إدامة شبكة المعلومات الداخلية (الانترانت) والتي تم تطويرها باستخدام أحدث إصدار من SharePoint وباستخدام أحدث التقنيات في التصميم والتطوير، وإضافة خدمات الكترونية جديدة من خلالها مثل حجز القاعات وإطلاق تصفح شبكة المعلومات الداخلية من خارج الوزارة مما يمكن الموظفين فقط من الوصول اليها (Up Grade From Intranet To Extranet).
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي الأنظمة الحكومية المركزية والتنسيق مع المعنيين في الوزارات الحكومية الأخرى، حيث تشمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، نظام إدارة المخزون العام الحكومي (GIMS)، نظام إدارة الشراء الإلكتروني، نظام الإعفاءات الجمركية ونظام تتبع المركبات الحكومية إلكترونياً.
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي الأنظمة الحكومية المركزية والتنسيق مع المعنيين في الوزارات الحكومية الأخرى وتشمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ، نظام إدارة المخزون العام الحكومي GIMS ، نظام إدارة الشراء الإلكتروني، نظام الإعفاءات الجمركية، نظام تتبع المركبات الحكومية إلكترونياً. ومتابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، ، نظام إدارة الدين الخارجي، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، نظام إدارة الموارد البشرية والرواتب وغيرها من الأنظمة المختلفة.

- المشاركة في العديد من اللجان الفنية مثل لجنة المعلومات الوطنية (TRC) واللجنة الفنية الخاصة بمشروع السجل الوطني الموحد NUR وغيرها، ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وفرق العمل المتخصصة الداخلية والخارجية مثل فريق الامن السيبراني الوطني والفريق الوطني لإعداد السيناريوهات التخطيطية، الفريق المتخصص بإعداد وثيقة الإبداع والابتكار للقطاع العام وغيرها
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديریات والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة، إضافةً إلى تفعيل نظام متابعة بريد المديریات في مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية ووحدة تنسيق المساعدات الإنسانية.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- تحديث نظام النسخ الاحتياطي Acronis ليعمل ضمن بيئة Virtual Machines ويتوافق مع Clustered SQL ، ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من وسائط التخزين في مركز المعلومات الوطني.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة. واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها. وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الالكتروني، وإدامة عمل الأجهزة الخادمة الرئيسية التي تعمل تحت بيئة ( Microsoft Virtualization ) وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء.

## انجازات مديرية الشؤون المالية والإدارية:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات ووحدات الوزارة والجهات المنفذة للمشاريع الممولة من الموارد المالية والموردين المستفيدين
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وتركيزا على السحب من المنحة الخليجية وإعادة الإقراض وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها والمتابعة مع الجهات المنفذة أو الصناديق الممولة سواء للموردين في حال المنح والقروض أو للخزينة العامة /وزارة المالية في حالة المنحة الخليجية	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد وتنفيذ مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وتنفيذ وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة ارسدتها ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة	جميع مديريات ووحدات الوزارة والوزارات التي تم رصد بعض مخصصاتها لدي موازنة وزارة التخطيط ودائرة الموازنة العامة ووزارة المالية
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبديل التنقلات والسفر... الخ	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## الانجازات:

- تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) :

تم تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية بشكل كامل وتم الاستغناء عن نظام إنفاق بهدف توحيد جميع الإجراءات المالية والإدارية في جميع الأقسام المعنية في مديرية الشؤون المالية والإدارية، بحيث يشمل عمل النظام على معاملات المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة واستخراج التقارير المالية ويهدف النظام تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال ربط النظام بوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي الأردني لضبط ورقابة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتوحيد طلبات الأوامر المالية بشكل الكتروني بأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

- تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.

- تطبيق نظام إدارة المخزون العام الحكومي:

مشروع تطوير وحوسبة نظام إدارة المخزون الإلكتروني في ضبط النفقات والاستغلال الأمثل للموارد المالية ووقف الهدر في المشتريات وإن الهدف من ربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية بالمشروع هو إحكام الرقابة على المخزون وآلية التصرف بالفائض من اللوازم الصالحة وغير الصالحة والتحقق من رصيد المخزون من اللوازم ومن الحاجة الفعلية لأي طلبات شراء جديدة.

- تطبيق نظام الأرشفة الذي تم استحدثه تسهيلاً لعمل السحوبات على المنحة الخليجية أولاً وتوفير مكان ( مستودعات ) لحفظ الورق الناتج عن المرفقات والمعززات من طلبات السحب التي يتم إرسالها للصناديق الممولة.

- بالضافة الي الانظمة المتبعة في الانفاق علي المنح ونظام السحب من القروض.



## انجازات وحدة الاعلام والاتصال:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
<p>ادامة علاقة التواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام وإيصال الرسائل الاعلامية ودعم ثقافة التعلم والإبداع والابتكار</p>	<p>قامت وحدة الاعلام والاتصال عام 2017 بالعمل على استدامة العلاقة الايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</p> <p>والعمل على إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية.</p> <p>والاستمرار في دعم مواقع الاعلام الالكتروني للوزارة بالمواد الاخبارية وربطها بمواقع التواصل الاجتماعي ، بما يعزز العلاقة مع وسائل الاعلام المختلفة وتكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات بسرعة ودقة عالية ومواكبة للتطور الكبير في وسائل الاتصال الحديث.</p> <p>وتوفير مواد مصورة بـ(كاميرا تلفزيونية) وبثها على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة وإيصالها الى القنوات التلفزيونية.</p> <p>وإعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والإعلاميين ذوي العلاقة.</p>	<p>وسائل الإعلام الخارجية والداخلية والجمهور المستهدف</p>
<p>تعزيز ودعم إدارة المعرفة</p>	<p>- قامت وحدة الاعلام والاتصال ب تعزيز الشفافية والمساءلة في نشر معلومات عمل ومهام الوزارة وذلك بالاستجابة لتوفير المعلومات المطلوبة حول عمل الوزارة من قبل مختلف الجهات الإعلامية وباستخدام الفيديو في تطبيقات الإعلام الالكتروني و بكافة أشكاله لإيصال المادة الإعلامية إلى المعنيين ومتابعة وسائل الإعلام ومراقبة الأخبار الصادرة عنها وتحليلها،</p> <p>- كما قامت الوحدة بمتابعة تطبيق حق الحصول على المعلومات (داخل مديريات الوزارة).</p> <p>- عملت وحدة الاعلام والاتصال على إرسال الاجندة الاعلامية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بشكل اسبوعي الى فريق الاجندة الاعلامية في رئاسة الوزراء، والتي تتضمن الرسائل الاعلامية، وكذلك القيام بمشاركة الاخبار والمواد الاعلامية مع موقع رئاسة الوزراء.</p>	<p>وسائل الاعلام المختلفة والجمهور المستهدف</p> <p>فريق الاجندة الاعلامية في رئاسة الوزراء</p>

<p>جميع مديريات وحدات الوزارة</p>	<p>عملت وحدة الاعلام والاتصال بالإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p> <p>متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية.</p> <p>مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية.</p>	<p>القيام بأعمال تنظيم الاجتماعات والفعاليات البروتوكولية</p>
---------------------------------------	---	---

## انجازات وحدة الرقابة الادارية والمالية :

- وحدة الرقابة الداخلية هي صمام الأمان للإدارة العليا وتقوم بعدة أساليب وسياسات رقابية لضمان تنفيذ التعليمات والأوامر الصادرة، وهي تمتد الى جميع العمليات التي تؤديها الوزارة من خلال تنفيذ عدة مهام نذكر منها:
- ♦ التأكد من قيام جميع المديریات والأقسام بالأعمال والإجراءات المالية والإدارية بالشكل الصحيح ووفق القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم العمل في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- ♦ متابعة قيام مختلف مديريات وأقسام الوزارة بالإجراءات التصحيحية الواردة بتقارير وحدة الرقابة المالية والإدارية.
- ♦ إجراء أبحاث ودراسات خاصة بعمل الوزارة لتطوير العمل بحيث يتم الكشف عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية قبل وقوعها ما أمكن والتأكد من تصويبها أو تبريرها حال وقوعها.
- ♦ دراسة القرارات الإدارية والمالية للتأكد من انسجامها مع التشريعات والقوانين المعمول بها.
- ♦ التحقق من أن الموارد قد تم تحصيلها في مواعيدها وتوثيقها بالسجلات الخاصة بها واستخدامها في الأوجه المخطط لها.
- ♦ التحقق والتأكد من صحة أصولية السجلات والوثائق والمستندات والملفات.
- ♦ تطوير أنظمة الرقابة المالية والإدارية والعمل على إدخال وسائل ضبط وتدقيق جديدة ومتطورة.
- ♦ رفع التقارير المالية والإدارية بخصوص نتائج أعمال الوحدة لمعالي الوزير بشكل دوري وكلما دعت الحاجة.
- ❖ تخفيض عدد الملاحظات الرقابية المتمثلة باستيضاحات ديوان المحاسبة ووزارة المالية ووحدة الرقابة الداخلية
- ❖ خفض نسبة الملاحظات السلبية الواردة في التقارير المالية والإدارية والفنية التي تصدرها وحدة الرقابة إلى الإدارة العليا بحيث لا تتجاوز نسبتها 5%.
- ❖ رفع نسبة المعاملات المالية المجازة من قبل وحدة الرقابة الداخلية المكتملة لشروط الصرف بحيث لا تقل عن نسبة 98%
- ❖ نسبة التقارير المالية والإدارية التي يتم رفعها للإدارة العليا ونشرها على موقع الوزارة الإلكتروني
- ❖ نسبة الإجراءات التصحيحية الواردة في تقارير وحدة الرقابة والتي تقوم المديریات بتطبيقها
- ❖ تدقيق المعاملات المالية
- ❖ إعداد التقارير المالية والإدارية
- ❖ التدقيق على الموارد البشرية
- ❖ التدقيق على الأنظمة المحوسبة
- ❖ التأكد من سلامة السجلات المالية والإدارية
- ❖ تدقيق ومتابعة عمل لجان المشتريات والعطاءات
- ❖ إجراء عمليات الجرد المفاجأة والدورية على الصندوق، السلف، المستودعات
- ❖ التدقيق على برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية